جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦٦)

الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى
وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع الصناعة

الجـــزء الأول
الأسس والدراسات النظرية

أكتوبر ١٩٩١

الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها

مع التركيز على قطاع الصناعة

الجزء الاول

الاسس والدراسات النظرية

ديسمبر ١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـات

الصفحـة

مقدمـة ١

الهدف من الدراسة ٩

نوع الدراسة ٩

مراحل الدراسة ٩

مدة الدراسة ومخرجاتهـا ١٠

فريق الدراسة ١٣

الجزء الأول

الاسس والدراسات النظريـــــة

مقدمة الجزء الاول ١٥

الباب الاول

اساسيات حول الانتاجية والاقتصاد القومى المصرى

١٠ الفصل الاول : مفاهيم الانتاجية وأهميتها

١٠١٠ الاصل التاريخى للانتاجية واختلاف المفاهيم ١٨٠

٢٠١٠ مفاهيم الكفاءة الانتاجية ومستويات القياس ٣٠

٣٠١٠ بعض مشكلات قياس الكفاءة الانتاجية ٣٩

٤٠١٠ أهمية وفوائد الكفاءة الانتاجية ٤٢

٢٠ الفصل الثانى : خصائص وسمات الاقتصاد القومى المصرى

فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧

١٠٢٠ مقدمـة ٤٧

٢٠٢٠ الاجراءات التى صاحبت فترة الانفتاح الاقتصادى ٤٩

١٠٢٠٢٠ اعادة فتح قناة السويس ٤٩

٢٠٢٠٢٠ الاهتمام بانتاج وتصدير البترول ٥٠

الصفحة

٠٣٠٢٠٢ الاهتمام المتزايد بالسياحة ٥٠

٠٤٠٢٠٢ الاعتماد على جذب رأس المال العربى والاجنبى ٥٢

٠٥٠٢٠٢ السماح للمصريين بالهجرة والعمل بالخارج ٥٤

٠٦٠٢٠٢ الاعتماد المتزايد على القروض والاعانات الخارجية ٥٥

٠٣٠٢ النمو الاقتصادى خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٧ ..... ٥٦

٠١٠٣٠٢ مقدمة ٥٦

٠٢٠٣٠٢ الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى الان ٥٧

٠١٠٢٠٣٠٢ اختلال التوازن الاقتصادى الداخلى ٥٧

٠١٠١٠٢٠٣٠٢ الاختلال بين الاستهلاك القومى النهائى والناتج المحلى الاجمالى ٥٧

٠٢٠١٠٢٠٣٠٢ الاختلال بين الادخار والاستثمار ٥٩

٠٣٠١٠٢٠٣٠٢ الاختلال فى معدلات النمو القطاعية ... ٦٢

٠٢٠٢٠٣٠٢ الاختلال الاقتصادى الخارجى ٦٨

٠٤٠٢ خلاصة ٧٣

٠٣ **الفصل الثالث : المناهج الرئيسية فى نمذجة الانتاجية الكلية**

٠١٠٣ مقدمة ٧٧

٠٢٠٣ الانتاجية واهداف قياسها ٧٨

٠١٠٢٠٣ الانتاجية الجزئية ٧٨

٠٢٠٢٠٣ الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ٨٠

٠٣٠٢٠٣ اهداف قياس الانتاجية ٨١

٠٣٠٣ النماذج المستخدمة فى قياس الانتاجية ٨٣

٠١٠٣٠٣ الانتاجية الكلية ودالة الانتاج ٨٣

٠٢٠٣٠٣ منهجان فى نمذجة الانتاجية الكلية ٨٧

الصفحـــة

٠١٠٢٠٣٠٣ معيار التفرقة ٨٧

٠٢٠٢٠٣٠٣ المنهج التقليدى ٨٨

٠٣٠٢٠٣٠٣ نموذج القيمة المضافة ٨٩

٠٤٠٢٠٣٠٣ المنهج الحديث ٩١

٠٥٠٢٠٣٠٣ نموذج دومـــار ٩٢

٠٦٠٢٠٣٠٣ نموذج جولـــوب ٩٣

٠٤٠٣ النموذج النظرى المستخدم فى هذه الدراسة ٩٦

٠٥٠٣ تقييم النماذج المطروحة ١٠١

٠١٠٥٠٣ نموذج القيمة المضافة ١٠١

٠٢٠٥٠٣ نموذج دومار ١٠٥

٠٣٠٥٠٣ نموذج جولوب ١٠٦

٠٤٠٥٠٣ خلاصة تقييم نماذج الانتاجية ١٠٦

الباب الثانـــى

مصادر بيانات الانتاجية وطرق قياس متغيراتهـــــا

١٠ الفصل الاول : ماهية البيانات والمعلومات المرتبطة بقياس الانتاجية ومصادرها مع التركيز على قطاع الصناعة

١٠١. مقدمـــة ١١٤

٢٠١. ماهية البيانات والمعلومات المرتبطة بقياس الانتاجية ١١٥

٣٠١. انواع البيانات المرتبطة بقياس الانتاجية على المستوى القومى مع التركيز على قطاع الصناعة ١١٨

٤٠١. مصادر البيانات اللازمة لقياس الانتاجية على المستوى القومى ١٢٠

١٠٤٠١. الاحصاءات الدورية ١٢٠

٢٠٤٠١. التعدادات العامة ١٢٢

٣٠٤٠١. مصادر اخرى ١٢٢

٥٠١. مصادر البيانات اللازمة لقياس الانتاجية على مستوى قطاع الصناعة ١٢٣

١٠٥٠١. مصادر البيانات والمعلومات المحلية ١٢٣

٢٠٥٠١. مصادر البيانات والمعلومات الدولية ١٤٢

٦٠١. اهم المشكلات المتعلقة بالبيانات الخاصة بقطاع الصناعة وطرق حلها فى المجـــال التطبيقى ١٤٢

١٠٦٠١. مشاكل تعدد التصنيف للنشاط الصناعى ١٤٢

٢٠٦٠١. مشاكل اختلاف الاكواد المستخدمة ١٤٥

٣٠٦٠١. اختلاف المفاهيم والتشريعات المستخدمة فى تحديد المنشأة الصناعية. ١٤٦

٧٠١. بعض المفاهيم الخاصة بحساب الانتاجية فى قطاع الصناعة ١٤٧

٢. الفصل الثاني : اسس قياس المخرجات والمدخلات المرتبطة بالانتاجية

٢٠١. حساب المخرجات فى قياس الانتاجية ١٥١

٢٠١٠١. تقييم المخزون ١٥٢

٢٠١٠٢. قياس المخرجات على مستوى الاقتصادى القومى ١٥٣

٢٠١٠٣. قياس المخرجات على مستوى القطاع ١٥٣

٢٠١٠٤. قياس المخرجات على مستوى المنشأة ١٥٤

٢٠١٠٥. معاملات التكافؤ ١٥٤

٢٠١٠٦. طريقة وحدات العمل لقياس المخرجات ١٥٥

٢٠١٠٧. تقديرات المخرجات بالاسعار الثابتة ١٥٧

٢٠١٠٨. التطبيقات العملية فى مصر ١٥٨

٢٠١٠٩. تقدير المخرجات بالقطاع الصناعى ١٦٠

٢٠٢. قياس العمل ١٦١

٢٠٢٠١. وحدة القياس ١٦١

٢٠٢٠٢. تجانس وحدة القياس ١٦٢

٢٠٢٠٣. شمولية القياس ١٦٨

٢٠٢٠٤. طبيعة المشاركة فى العمل ١٦٩

٢٠٣. تقدير رأس المال ١٧٢

٢٠٣٠١. رأس المال : المفاهيم ومشاكل القياس والمكونات ١٧٢

٢٠٣٠٢. البيانات المتاحة على مستوى القطاع الصناعى المصرى ١٧٨

٢٠٣٠٣. البيانات المتاحة على المستوى القومى ١٨١

٢٠٣٠٤. حساب راس المال على مستوى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى ... ١٨٢

٢٠٤. قياس المدخلات الوسيطة ١٩٣

٢٠٤٠١. تعريف ١٩٣

٢٠٤٠٢. تصنيف المدخلات الوسيطة تبعا لقطاع الانتاج ١٩٤
٣٠٤٠٢. اجمالى المدخلات الوسيطة ١٩٥

٣. الفصل الثالث : الارقام القياسية وتثبيت الاسعار للمتغيرات المرتبطة بالانتاجية

١٠٣. الارقام القياسية للاسعار ١٩٨
١٠١٠٣. الرقم القياسى لاسعار المستهلكين ١٩٩
٢٠١٠٣. الرقم القياسى لاسعار الجملة ٢٠٢
٢٠٣. تثبيت الاسعار ٢٠٤
١٠٢٠٣. تثبيت اسعار متغيرات اقسام قطاع الصناعة ٢٠٤
٢٠٢٠٣. تثبيت اسعار متغيرات القطاعات الرئيسية المختلفة على المستوى القومى... ٢٥٠

الهوامش ٢٦١

المراجع

الجزء الثانى

الدراسات التطبيقيـــة

صفحـــة

مقدمة الجزء الثانى ١

الباب الثالـــث

قياس وتحليل الانتاجية للاقتصاد القومى المصرى
وقطاعاتـــه الرئيسيـــة

مقدمـــة :

قياس وتحليل الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومـــــى المصرى وقطاعاته السلعيـــــة

١٠١٠١ قياس وتحليل الأنتاجية للاقتصاد القومى المصرى ٤

١٠١٠١ مقدمه ٤
٢٠١٠١ تحليل المتغيرات الاساسية فى الاقتصاد القومى المصرى . ٦
٣٠١٠١ تحليل الأنتاجية بالاقتصاد القومى ككل . ٧

١٠٣٠١٠١ تحليل الانتاجية الجزئية ٧
٢٠٣٠١٠١ تحليل الأنتاجية بأسلوب DIVISIA ٨

٢٠١٠١ قياس وتحليل الأنتاجية للقطاعات السلعية . ٩

١٠٢٠١ قياس وتحليل الانتاجية لاجمالى القطاعات السلعية . ٩

١٠١٠٢٠١ مقدمـــه ٩
٢٠١٠٢٠١ تحليل المتغيرات الاساسية بالقطاعات السلعية . ١٠
٣٠١٠٢٠١ تحليل الانتاجية لاجمالى القطاعات السلعية . ١٠

١٠٣٠١٠٢٠١ تحليل الانتاجية الجزئية ١٠
٢٠٣٠١٠٢٠١ تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA ١٢

٢٠٢٠١ قياس وتحليل الأنتاجية بقطاع الزراعة ١٣

١٠٢٠٢٠١ مقدمه ١٣
٢٠٢٠٢٠١ تحليل المتغيرات الاساسية لقطاع الزراعة . ١٤
٣٠٢٠٢٠١ تحليل الانتاجية لقطاع الزراعة . ١٧

١٠٣٠٢٠٢٠١ تحليل الانتاجية الجزئية . ١٧
٢٠٣٠٢٠٢٠١ تحليل الأنتاجية بأسلوب DIVISIA ١٩

	الصفحة
١٠٣٠٢٠١ قياس وتحليل الانتاجية لقطاع الصناعة	٢٠
١٠٣٠٢٠١ مقدمة	٢٠
١٠٣٠٢٠١ تحليل المتغيرات الأساسية لقطاع الصناعة.	٢١
١٠٣٠٢٠١ تحليل الانتاجية لقطاع الصناعة.	٢٣
١٠٣٠٣٠٢٠١ تحليل الانتاجية الجزئية.	٢٣
١. انتاجية العمل	
٢. انتاجية رأس المال	
٣. انتاجية مستلزمات الانتاج	
٤. انتاجية الجنيه أجر	
٥. الانتاجية الكلية	
٢٠٣٠٣٠٢٠١ تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA	٣٢
٤٠٢٠١ قياس وتحليل الانتاجية لقطاع التشييد والبناء	٣٣
١٠٤٠٢٠١ مقدمة	٣٣
٢٠٤٠٢٠١ تحليل المتغيرات الأساسية لقطاع التشييد والبناء	٣٧
٣٠٤٠٢٠١ تحليل الانتاجية لقطاع التشييد والبناء	٣٧
١٠٣٠٤٠٢٠١ تحليل الانتاجية الجزئية	٣٧
٢٠٣٠٤٠٢٠١ تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA	٣٩
٥٠٢٠١ قياس وتحليل الانتاجية لقطاع الكهرباء.	٤٠
١٠٥٠٢٠١ مقدمة	٤٠
٢٠٥٠٢٠١ تحليل المتغيرات الأساسية لقطاع الكهرباء	٤٠
٣٠٥٠٢٠١ تحليل الانتاجية لقطاع الكهرباء	٤١
١٠٣٠٥٠٢٠١ تحليل الانتاجية الجزئية	٤١
٢٠٣٠٥٠٢٠١ تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA	٤٢
٦٠٢٠١ الخاتمة والتوصيات	٤٣

٢٠ الفصل الثانى : قياس وتحليل الانتاجية في قطاعات التوزيع

		الصفحه
	المقدمـــــة	٥٠
١٠٢	الانتاجية فى قطاعات التوزيع	٥١
١٠١٠٢	مقدمـــة	٥١
٢٠١٠٢	تحليل المتغيرات الأساسية لقطاعات التوزيع	٥٢
٣٠١٠٢	تحليل الانتاجية الجزئية لقطاعـــات التوزيع	٥٢
٤٠١٠٢	تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA لقطاعـــات التوزيع	٥٣
٢٠٢	الانتاجية فى قطاع التجارة والمال	٥٤
١٠٢٠٢	مقدمة	٥٤
٢٠٢٠٢	تحليل المتغيرات الأساسية بقطاع التجارة والمال	٥٥
٣٠٢٠٢	تحليل الانتاجية الجزئية لقطاع التجارة والمال	٥٦
٤٠٢٠٢	تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA لقطاع التجارة والمال	٥٦
٣٠٢	الانتاجية لقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٥٧
١٠٣٠٢	مقدمة	٥٧
٢٠٣٠٢	تحليل المتغيرات الأساسية لقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٥٨
٣٠٣٠٢	تحليل الانتاجية الجزئية لقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٥٩
٤٠٣٠٢	تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA لقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٦٠
٤٠٢	الخاتمة	٦١

٠٣ الفصل الثالث: ٠ قياس و تحليل الانتاجية فى قطاعات الخدمـــــات الاجتماعيـة

		الصفحة
١٠٣	مقدمة	٦٢
١٠١٠٣	مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية فى زيادة الانتاج٠	٦٢
٢٠١٠٣	مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية فى الناتج٠	٦٢
٣٠١٠٣	نصيب القطاعات الخدمية من الاستثمارات	٦٣
٤٠١٠٣	العمالـــــة٠	٦٤
٢٠٣	تحليل المتغيرات الأساسية بقطاعات الخدمات الاجتماعية	٦٤
١٠٢٠٣	الانتاج	٦٤
٢٠٢٠٣	مستلزمات الانتاج	٦٥
٣٠٢٠٣	رأس المال	٦٧
٣٠٣	قياس الانتاجية فى قطاعات الخدمات الاجتماعية	٦٧
١٠٣٠٣	تحليل الانتاجية الجزئية٠	٦٧
٢٠٣٠٣	تحليل الانتاجية بأسلوب DIVISIA	٧٠
٤٠٣	خاتمة	٧٢
	الجداول	٧٣

الباب الرابع

الصفحة

قياس وتحليل الانتاجية لفروع قطاع الصناعة المختلفة ١١٢

الباب الخامس

الانتاجية بجمهورية مصر العربية ومقارنتها دوليـــا

مقدمة . ١١٦

١ـ المقارنة على المستوى القومى . ١١٨

٢ـ مقارنة الانتاجية على المستوى القطاعى. ١٢٦

١٠٢ مقارنة الانتاجية الكلية القطاعية. ١٢٦

٢٠٢ مقارنة انتاجية العمالة لقطاع الصناعة التحويلية ١٢٨

٣ـ المقارنة على مستوى الصناعة. ١٣٣

١٠٣ انتاجية العمالة . ١٣٣

٢٠٣ انتاجية رأس المال ١٣٣

٤ـ أداء الصناعة فى ج.م.ع (الانتاجية ومعدلات نمو الانتاج) . ١٣٧

٥ـ خاتمة وتوصيات . ١٤٣

الباب السادس

الدراسة الميدانيـــة للانتاجيـــة

١ - مقدمـــة ١٤٥

٢ - تحديد حجم العينة . ١٤٧

٣ - اسلوب اختيار العينة . ١٦٣

٤ - اسلوب اختيار العينة فى مشروع دراسة الانتاجية ١٦٥

١٠٤ الاطار الخاص بالعينة . ١٦٥

٢٠٤ الوحدة الاحصائية . ١٦٥

٣٠٤ تحديد طبقات المجتمع بهدف اختيار العينة بقطاع الصناعة . ١٦٦

٥ - تصميم استمارة البحث . ١٧٠

٦ - اعداد نماذج للجداول الاحصائية . ١٨٧

الباب السابع

تصميم نظام معلومات لقياس الانتاجية فى قطاع الصناعة
مع امكانية تطبيقه على القطاعات الاقتصادية الاخرى

الصفحة

- مقدمة ١٩٨

١٠ الفصل الأول : تحليل النظام القائم وتصميم نظام معلومات لقياس الانتاجية في قطاع الصناعة مع امكانية تطبيقه على القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠ ٢٠٠

١٠١ـ أهمية بناء نظام معلومات للانتاجية ٢٠٠

١٠٢ـ مفهوم نظام المعلومات لقياس الانتاجية ٢٠٢

١٠٣ـ دورة تحويل الأنظمة ٢٠٢

١٠٤ـ متابعة نظام المعلومات لقياس الانتاجية ٢٠٤

١٠٥ـ مكونات نظام المعلومات لقياس الانتاجية ٢٠٥

١٠٦ـ تحليل ودراسة نظام المعلومات لقياس الانتاجية ٢٠٧

١٠٧ـ مداخل نظام المعلومات لقياس الانتاجية فى قطاع الصناعة٠ ٢٠٧

١٠٧٠١ـ المداخل الرئيسية لقياس الانتاجية ٢٠٨

١٠١٠٧٠١ ـ مدخل الطاقة الانتاجية ٢١٠

٢٠١٠٧٠١ـ مدخل تصوير عوامل الانتاج ٢١٠

٣٠١٠٧٠١ـ مدخل قياس الانتاجية٠ ٢١٥

١٠٣٠١٠٧٠١ـ الانتاجية الجزئية ٢١٦

٢٠٣٠١٠٧٠١ـ الانتاجية الكلية ٢١٨

٣٠٣٠١٠٧٠١ـ نموذج ديفيزيا لقياس الانتاجية ٢١٨

٢٠٧٠١ـ المداخل الفرعية لقياس الانتاجية ٢٢١

١٠٢٠٧٠١ـ مدخل التصنيف ٢٢١

٢٠٢٠٧٠١ـ مدخل تكويد المنتجات٠ ٢٢٧

٣٠٢٠٧٠١ـ مدخل تقسيم المنشآت الصناعية٠ ٢٢٨

٤٠٢٠٧٠١ـ مدخل السلسلة الزمنية ٢٣٦

٥٠٢٠٧٠١ـ مدخل الأرقام القياسية ٢٣٦

٦٠٢٠٧٠١ـ مدخل المقارنات ٢٣٦

الصفحه

توصيات الفصل الأول ٢٤٣

٢. الفصل الثانى : نموذج لاستخدام قواعد البيانات فى قياس الانتاجية (حالة تطبيقية) ٢٤٩

- مقدمة ٢٤٩

٢.١ـ مقدمة عن قواعد البيانات ٢٥٠

٢.٢ـ تعريف قاعدة البيانات. ٢٥١

٢.٣ـ مزاياوعيوب قاعدة البيانات لقياس الانتاجية ٢٥٢

٢.٤ـ أهمية قاعدة البيانات لقياس الانتاجية ٢٥٣

٢.٥ـ مرحلة التصميم المنطقى لقاعدة البيانات ٢٥٥

توصيات الفصل الثانى ٢٦٨

خاتمـــة ٢٧٢

الملاحق ٢٧٤

الباب الثـامن

محددات واسباب انخفاض الانتـاجيـة والسياسات المقترحة لزيادتهـا

١ـ محددات الانتاجية ٢٧٩

١٠١ العوامل التكنولوجية ٢٨٦

٢٠١ العوامل البشرية ٢٨٦

٣٠١ العوامل المجتمعية ٢٨٧

٢ـ انخفاض الانتاجية فى الاقتصاد والصناعة المصرية وأسبابه ٢٩٠

١٠٢ على المستوى القومى ٢٩٠

٢٠٢ على المستوى القطاعى ٢٩٠

١٠٢٠٢ اجمالى القطاعات السلعية ٢٩٠

الصفحة

٢٠٢٠٢ القطاع الزراعى ٢٩١

٣٠٢٠٢ القطاع الصناعى مع امثلة لبعض الصناعات ٢٩٣

١٠٣٠٢٠٢ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ٢٩٦

٢٠٣٠٢٠٢ صناعة الجلود والمنتجات الجلدية ٢٩٨

٣٠٣٠٢٠٢ الصناعة المعدنية الاساسية ٢٩٩

٤٠٣٠٢٠٢ الصناعات الكيماوية ٣٠٠

٥٠٣٠٢٠٢ الصناعات الغذائية ٣٠٦

٦٠٣٠٢٠٢ المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات.... ٣٠٨

٧٠٣٠٢٠٢ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث ٣١٠

٤٠٢٠٢ قطاع التشييد والبناء ٣١٢

٥٠٢٠٢ قطاع الكهرباء ٣١٣

٦٠٢٠٢ قطاع التوزيع ٣١٣

٧٠٢٠٢ قطاع الخدمات الاجتماعية ٣١٦

٣- السبل والسياسات المقترحة لزيادة الانتاجية ٣١٧

١٠٣ مقدمة ٣١٧

٢٠٣ اساليب ووسائل زيادة الانتاجية ٣١٨

١٠٢٠٣ على المستوى القومى ٣١٨

١٠١٠٢٠٣ السياسات الخاصة بالتعليم..... ٣١٩

٢٠١٠٢٠٣ السياسات الخاصة بالتدريب..... ٣٢٠

٣٠١٠٢٠٣ السياسات التكنولوجية ٣٢٥

٤٠١٠٢٠٣ السياسات الخاصة بنظام معلومات للانتاجية ... ٣٢٦

٢٠٢٠٣ على المستوى القطاعى ٣٢٧

١٠٢٠٢٠٣ القطاع الزراعى ٣٢٧

٢٠٢٠٢٠٣ القطاع الصناعى ٣٢٩

٣٠٢٠٣ على مستوى الوحدة ٣٣٠

٤- ملخص ٣٣٨

الهوامش ٣٣٩

المراجع ٣٤٢

مقدمـــة :

يشهد عالمنا المعاصر فى القرن العشرين وفى الحقبة الاخيرة بالذات سباقا رهيبا بين الدول المتقدمة من أجل رفع مستوى معيشة الافراد وزيادة رفاهيتهم . لذلك تبذل هذه الدول علـــى اختلاف مستوياتها جهودا كبيرة لتنمية نظمها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة قدرتها الانتاجيـــة ، الامر الذى يتبلور فى شكل برامج استثمارية ضخمة فى شتى مجالات الانتاج والخدمات .

واذا كانت الدول المتقدمة مازالت تبذل جهودا متزايدة فى هذا السبيل ، فان على كـــل دولة من الدول النامية أن تنمى اقتصادها القومى بمعدلات متزايدة لتحقيق حد معقول مـــــن الرفاهية لافرادها بما يتناسب مع تطلعاتهم ومستويـات المعيشة المتزايدة فى الدول المتقدمة مـــن جهة ، ولتقليل فجوة التخلف بينها وبين هذه الدول المتقدمة من جهة اخرى .

وقد ظهرت أهمية موضوع الانتاجية فى الربع قرن الاخير نتيجة لما اتضح وتأكد للباحثيـــن والخبراء المهتمين بالموضوع من أن الانتاجية لها آثار عميقة على التنمية الاقتصادية بشكل عـــام والانتاج بشكل خاص .

فموضوع الانتاجية يعتبر موضوعا هاما لكل الدول ، المتقدمة منها أو النامية ، حيث تلعـــب دورا هاما فى تقدم وتطور هذه الدول . فزيادة الانتاجية من شأنها ان تؤثر على معدلات النمـو وتسرع بعمليات التنمية الاقتصادية بها ، كما تعمل على رفع مستوى المعيشة فيها وتحسين وضـــع موازين مدفوعاتهـا . ومع موجات التضخم فى الاسعار والتى تجتاح العالم مؤخرا ، فان العمل علـى زيادة معدلات الانتاجية يعتبر الحصن الواقى لمواجهة هذه الموجات .

وتزداد أهمية الانتاجية بشكل خاص فى النظام الاقتصادى المصرى وذلك لتعدد وازديـــاد حدة المشاكل والاختلالات التى يواجهها النظام حاليا من جهة مع الاحتمالات الواضحة لتغيـــر الظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية التى يحتمل أن يواجهها النظام فى المستقبل والتى يتوقـــع أن تكون فى غير صالحه من جهة أخرى .

وتتجسد هذه المشاكل والاختلالات فى العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة ، والعجز المزمن فى ميزان المدفوعات وتزايد حجم القروض الاجنبية وفوائد خدمتها ، وارتفاع معدلات البطالة مع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى ، الامر الذى تبلور بشكل عام فى انخفاض مستويات الاداء الاقتصادى .

أما عن التغيرات فى الظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية العالمية التى يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الدول النامية بشكل عام ومن بينها مصر فهى تتمثل فى :

- احداث اوروبا الشرقية وآثارها المحتملة على شكل وحجم المعونات المتوقعة والاستثمارات الاجنبية والتى قد تعنى نقص تدفقات المعونة وتناقص القدرة على الاقتراض .
- احتمالات تغير اسس التعامل مع الدول الاشتراكية - والتى بدأت تعتمد على لامركزية اكبر فى ادارة مؤسساتها وتفسح مجالا أوسع للقطاع الخاص فى مجمل نشاطها - بحيث تصبح على اسس تجارية تنافسية بحته بدلا من الاتفاقات التجارية التى كانت متأثرة بالعلاقات السياسية.
- آثار اكتمال اقامة السوق الاقتصادية الاوروبية الموحده بنهاية ١٩٩٢.
- الاثار المترتبة على ازمة الخليج والتى قدرها البنك الدولى فى دراسته فيما يلى :
  - انخفاض موارد مصر من النقد الاجنبى بحوالى ٣٠٪ اى حوالى ٣,٦ مليار دولار لعام ١٩٩١ نتيجة لانخفاض التحويلات النقدية للعمالة بنحو ٢,٤ مليار دولار وانخفاض ايرادات السياحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار وانخفاض ايرادات قناة السويس بحوالى ٢٠٠ مليون دولار .
  - ازدياد البطالة فى مصر نتيجة فقد ما يقرب من ١,٢ مليون عامل مصرى لاعمالهم نتيجة الازمة .
  - خسائر نتيجة لارتفاع تكلفة الواردات والتى قدرت بحوالى ٣ مليار جنيه ، الامر الذى سيؤدى لارتفاع العجز فى الميزان التجارى المصرى ليصل لحوالى ١٧,٥ مليار جنيه بنهاية الخطة الحالية كما اشارت الى ذلك تقديرات اللجنة المصرية .

وهذا يعنى مزيد من المخاطر المتوقعة بالاضافة الى المشاكل والاختلالات القائمة ، الامر الذى يفرض حتمية التغيير للتكيف مع الواقع المحتمل مع ضرورة اتباع سياسات ملائمة للاصلاح الاقتصادى من اجل استئناف مسيرة التنمية وتحسين مستويات آداء الاقتصاد المصرى .

ولقد اجمع الكثير من العلماء والباحثين والخبراء الاقتصاديين الى ان المدخل المناسب لذلك يتمثل فى :

أ - ضرورة خلق وتعميق مفهوم المواطن المشارك بمعنى ان الدولة لا تستطيع ولا تملك الاستمرار فى الوصاية الكاملة على مواطنيها بأن تكون هى المسئولة الوحيدة عن تدبير كل احتياجاتهم دون مشاركة وجهد منهم .

ب - ضرورة زيادة الانتاج والانتاجية ، فزيادة الانتاج كما وجودة هو العلاج الامثل لمواجهة مشاكل التضخم ، كما انه يفتح أفاقا واسعة لفرص عمل جديدة للمواطنين ، ويحقق للدولة مزيد من الموارد المالية السيادية المنتظمة والتى يمكن أن تساهم فى حل مشاكل عجز ميزان المدفوعات وتدبير احتياجات المواطنين ، كما انه يفتح مجالات واسعة للتصدير واجتذاب المزيد من النقد الاجنبى واللازم لتغطية احتياجات خطط التنمية . فمدخل زيادة الانتاج والانتاجية هو اقصر واسرع الطرق للاصلاح الاقتصادى والاستعداد لمواجهة التسعينات بما تتسم به من مخاطر كثيرة .

وقد ازدادت اهمية موضوع الانتاجية فى الربع قرن الاخير وتبلور ذلك فى ازدياد عدد الباحثين والخبراء المهتمين بالموضوع وعقد العديد من المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش وظهور كم هائل من الدراسات والابحاث المرتبطة بالموضوع . وعلى سبيل المثال فان مجرد انخفاض الانتاجية فى الولايات المتحدة الامريكية بمقدار ١٪ فقط فى السبعينات قد تبلور فى ظهور بركان هائل من الدراسات والبحوث حول الانتاجية وفيض هائل من برامج زيادة الانتاجية فى امريكا ، الامر الذى يعكس درجة الاهتمام الكبير بالموضوع .

ولقد تنبهت الدول المتقدمة فى وقت مبكر الى معرفة فوائد وأهمية قياس الانتاجية ، ولذلك فقد أنشأت المراكز المتخصصةلقياس وتحليل الانتاجية على مستوى الدولة وعلى مستوى القطاعات وعلى مستوى المنشأة وانتشرت هذه المراكز فى شكل شبكات تشمل جميع مناطق الدولة مثل الولايات المتحدة الامريكية أو اليابان أو المانيا أو مركز رئيسى كما فى المملكة المتحدة وفرنسا . وتعمل هذه المراكز على قياس الانتاجية بشكل دورى ومنظم وتنشر نتائج قياساتها حتى يفيد منها كلالمهتمين بهذا الموضوع سواء فى المستوى التخطيطى أو المستويات التنفيذية فى كل القطاعات .

وعلى الرغم من أن دولنا النامية والعربية بشكل عام ، ومصر على وجه الخصوص ، قد اتخذت من التخطيط والمتابعة واستخدام الاسلوب العلمى فى ادارة وتطوير الانتاج فى شتى مجالات النشاط الاقتصادى ، أسلوبا وفلسفة لها ، الا أن المشاهد لها يلحظ عموما تدنى معدلات الانجاز وتذبذبها وارتفاع تكلفة ما يتحقق فعلا منها ، الامر الذى يعكس ضعف وتذبذب الانتاجية على كل المستويات وفى معظم المجالات .

وحتى فى بعض مجالات النشاط مثل الصناعات التحويلية والتى تتمتع بميزة نسبية لدينا ، حيث لا تزيد نسبة الاجور فيها الى قيمة الانتاج عن ١٥٪ فى الوقت الذى تزيد فيه هذه النسبة عن ٢٤٪ فى الدول المتقدمة ، فاننا نلحظ انمستويات جودة واسعار منتجات هذه الصناعة لا ترقى الى مستوى المنافسة العالمية بل تحتاج هذه الانشطة على عكس ما هو متوقع الى دعم دائم .

وبالرغم من هذا الاهتمام المتزايد بموضوع الانتاجية الا أن الموضوع مازال ينتابه بعض الغموض ويعتريه عدم اتفاق الباحثين والخبراء حيث لم تتضح كل مفاهيمه وأبعاده لهم ، كذلك فليس هناك اتفاق بينهم على كيفية التعبير الكمى عنه . ومن الغريب والمألوف أن تنعكس زيادة عدد الباحثين والخبراء المهتمين بالموضوع فى زيادة الاختلاف بينهم فى هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم عام وعلمى للانتاجية .

لكل ما سبق تتضح أهمية القيام بدراسة عن الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى بقطاعاته المختلفة ، لتحديد ماهيتها ، وكيفية قياسها وتطورها مع تعيين محدداتها ومشاكلها ومعوقاتها فى ظل الاوضاع والظروف السائدة وما هى علاقتها بكفاءة وفعالية النظام الاقتصادى المصرى وكيف يمكن زيادتها أو تحسينها .

وقد رأى فريق البحث أن تكون الدراسة بشكل عام شاملة لجميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى المصرى حتى يتم التعرف على الصورة الكلية له وعلى ان يتم التركيز على أحد هذه القطاعات بصورة تفصيلية الى حد ما . وقد تم الاتفاق على أن تكون الدراسة التفصيلية لقطاع الصناعة والتعدين وذلك لسببين :

- ان هناك دراسة اخرى يقوم بها فريق آخر من المعهد من العام المالى الماضى ٨٨/٨٩ ومستمرة لثلاث سنوات ويتم التركيز فيها على قطاع الزراعة .
- أن يكون هناك تكامل بين الدراستين التفصيليتين بحيث يعطيان معا صورة لاهم القطاعات السلعية فى مصر .

وفى مقدمة هذه الدراسة يمكن ابراز الحقائق التالية :

أ - تعتمد الدراسة على بيانات أساسية مستقاه من تقارير المتابعة التى تعدها وزارة التخطيط وعلى النشرات التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء حيث تمت معالجتها آليا لاستخراج المؤشرات الخاصة بالانتاجية للتعرف على أشكال تغيرها فى الفترة محل الدراسة .

ب - اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية طويلة من البيانات تغطى الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٧/٨٦ .

جـ - سوف يبدأ التحليل بهذه الدراسة قطاعيا ، حيث تم تقسيم الاقتصاد القومى الى القطاعات الرئيسية التالية :

١- الزراعة والرى .

٢- الصناعة والتعدين والبترول .

٣- الكهرباء .

٤- التشييد .

٥- النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس .

٦- التجارة والمال .

٧- الاسكان .

٨- المرافق العامة .

٩- الخدمات الاخرى .

د - كذلك فقد تم تقسيم قطاع الصناعة والتعدين والبترول الى الفروع الصناعية التالية (أبـواب وفصول) حيث تم معالجتها بشكل تفصيلى وهى كما بالجدول التالى :

بيان دليل النشاط الاقتصادى لقطاع الصناعة والتعدين

القسم	الباب	منطوق النشاط الاقتصادى
		استغلال المناجم والمحاجر
٢١	٢١٠	استخراج الفحم
٢٢	٢٢٠	انتاج البترول الخام والغاز الطبيعى
٢٣	٢٣٠	استخراج خامات المعادن
	٢٩٠	استغلال مناجم ومحاجر اخرى
		الصناعات التحويلية
٣١		صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
	٣١١	صناعة المواد الغذائية
	٣١٢	
	٣١٣	صناعة المشروبات
	٣١٤	صناعة منتجات التبغ
٣٢		صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود
	٣٢١	صناعة الغزل والنسيج
	٣٢٢	صناعة وتفصيل الملبوسات الجاهزة (عدا الاحذية)
	٣٢٣	صناعة الجلود والمنتجات من الجلد وبدائلة والفراء (عدا الاحذية والملبوسات)
	٣٢٤	صناعة الاحذية عدا المصنوعة من المطاط او البلاستيك او الخشب
٣٣		صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث
	٣٣١	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلينية عدا الاثاث
	٣٣٢	صناعة الاثاث والتركيبات (عدا المعدنية) ـ والتنجيد

(تابع) بيان دليل النشاط الاقتصادى لقطاع الصناعة والتعدين

القسم	الباب	منطوق النشاط الاقتصادى
٣٤		صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
	٣٤١	صناعة الورق ومنتجات الورق
	٣٤٢	الطباعة والنشر والصناعات المتصله بهما
٣٥		صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية منتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك
	٣٥١	صناعة الكيماويات الصناعية
	٣٥٢	صناعة المنتجات الكيماوية الاخرى
	٣٥٣	معامل تكرير البترول
	٣٥٤	صناعة منتجات متنوعة من البترول والفحم
	٣٥٥	صناعة منتجات المطاط
	٣٥٦	صناعة منتجات بلاستيك لم تصنف فى مكان آخر
٣٦		صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم
	٣٦١	صناعة منتجات الخزف والصينى والفخار
	٣٦٢	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية
	٣٦٩	صناعة منتجات خامات تعدينية غير معدنية اخرى
٣٧		الصناعات المعدنية الاساسية
	٣٧١	صناعة الحديد والصلب الاساسية
	٣٧٢	صناعة المعادن غير الحديدية الاساسية
٣٨		صناعة المنتجات المعدنية والمكنات والمعدات
	٣٨١	صناعة المنتجات المعدنية عدا المكنات والمعدات
	٣٨٢	صناعة المكنات عدا الكهربائية
	٣٨٣	صناعة المكنات والاجهزة والادوات والمهمات الكهربائية
	٣٨٤	صناعة معدات النقل
	٣٨٥	صناعة المعدات المهنية والعلمية ومعدات القياس والتحكم التى لم تصنف فى مكان آخر وكذا السلع الفوتوغرافية والبصرية
٣٩	٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى
	١٥١	خدمات الاصلاح التى لم تصنف فى مكان اخر

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الى :

١- التعرف على مستوى الانتاجية فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى المصرى وتطورها مع تحديد محدداتها وتشخيص معوقات نموها ، وذلك بحصر وتحليل وتقييم الطرق المختلفة لقياس الانتاجية بهدف اختيار المناسب منها لاستخدامه فى القياس العملى لها فى ضوء نوعية البيانات المتوفرة ثم استخدام المقاييس المختارة فى عملية القياس على المستوى القومى ككل وعلى مستوى القطاعات ثم عقد المقارنات بين الانتاجية فى مصر وبعض الدول الاخرى للوصول الى تقييم الموقف .

٢- رسم السياسات المختلفة وتحديد الاجراءات التنفيذية المناسبة والتى من شأنها أن تؤدى الى تحسين مستوى الانتاجية وترشيد استخدام عناصر الانتاج ، الامر الذى يساعد متخذى القرارات على كافة المستويات الادارية بالدولة على اتخاذ القرارات المناسبة لزيادة الانتاجية وبالتالى رفع معدلات نمو الاقتصاد القومى المصرى وتحسين مستوى المعيشة .

٣- تصميم وبناء قاعدة بيانات للانتاجية على المستوى القطاعى .

نوع الدراسة :

دراسة نظرية تطبيقية للانتاجية فى القطاعات المختلفة للاقتتصاد القومى المصرى وتطورها .

مراحل الدراسة :

١- التعرف على البيانات والمعلومات المتاحة والمنشورة بالاجهزة الرسمية للدولة حول المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالانتاجية ، مع التعرف على المراجع والدراسات والابحاث المرتبطة بالموضوع (المصرية منها والاجنبية) . وكذلك التعرف على النماذج الرياضية والاحصائية .

المختلفة لقياس الانتاجية لقطاعات الاقتصاد المصرى واختيار النماذج المناسبة منها للتطبيق .

٢- تجميع البيانات اللازمة للنماذج المختارة لقياس الانتاجية وقد يستلزم الامر هنا تصميم بعض الاستقصاءات لتجميع بعض البيانات الميدانية لاستكمال قاعدة البيانات المطلوبة لقياس الانتاجية ثم تجهيز البرامج Software المتمشية مع هذه النماذج .

٣- تشغيل البيانات للوصول الى انتاجية كل قطاع فى الفترة موضع الدراسة .

٤- تحليل النتائج ومناقشتها في كل قطاع من القطاعات موضع الدراسة .

٥- رسم السياسات ووضع الاجراءات التنفيذية اللازم اتباعها من أجل تحسين وتطوير مستوى الانتاجية .

مدة الدراسة ومخرجاتها :

من المقدر أن يستغرق تنفيذ هذا البحث عامين كاملين ، وذلك نظرا لاتساع مجالات التطبيق من جانب ، حيث يشتمل قياس الانتاجية وتحليلها مستوى الاقتصاد القومى ككل وجميع قطاعاته الرئيسية بالاضافة الى القياس الدقيق لها على مستوى جميع فروع قطاع الصناعة والتعدين ، الامر الذى يعكس تعدد مستويات القياس وشمولها ، ونظرا للحجم الهائل من البيانات التى سيتم الاعتماد عليها من جانب آخر والتى يستلزم توفيرها جهدا ووقتا كبيرين فى معظم الدول النامية ومنها مصر ، كما يستغرق تجهيزها وتحويلها الى معلومات ليتم الاعتماد عليها فى اعداد واتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الاجراءات وقت كبير فى عملية المعالجة الالكترونية لها على الحاسبات الالكترونية بالمعهد .

ومن المتوقع أن يتم فى العام المالى الاول ٨٩/٩٠ تناول :

- الدراسات والبيانات والمعلومات المتاحة عن الانتاجية حتى يتم التعرف عليها .
- الاسس النظرية للانتاجية والتى تتضمن المفاهيم المتعددة للانتاجية ومستويات قياسها ومشكلات القياس وكذلك اهمية القياس المنتظم لها .

- خصائص وسمات الاقتصاد القومى المصرى فى الفترة موضع البحث .
- التعرف على المناهج الاساسية لنمذجة الانتاجية وذلك بهدف اختيار النموذج المناسب للتطبيق فى ظروف الاقتصاد المصرى بخصائصه وسماته البارزه .
- التعرف على المصادر المختلفة للبيانات اللازمة لقياس الانتاجية وطرق قياس متغيراتها .
- قياس الانتاجية وتطورها باستخدام النموذج المختار على مستوى الاقتصاد القومى المصرى ككل وجميع قطاعاته الرئيسية ، وذلك بالاضافة الى تناول قياس وتطور الانتاجية على مستوى فروع قطاع الصناعة والتعدين ،على مستوى فصول الابواب (اى للحد الثالث) فى الفترة موضع البحث .

كما يتوقع أن يتم فى العام المالى الثانى ٩٠/٩١ انجاز ما يأتى :

- اجراء المقارنات الدولية للانتاجية .
- دراسة ميدانية للانتاجية وذلك للتعرف على مستواها ومشاكلها ومعرفة محدداتها واهم العوامل التى أثرت على مستواها فى الفترة موضع البحث وذلك بهدف اجراء تقييم لها . على ان يتم ذلك فى عينة من الوحدات الاقتصادية مع التركيز على وحدات قطاع الصناعة والتعدين ، وذلك اذا توافرت ميزانية مناسبة لانجاز هذا الجزء من الدراسة حيث من المعلوم ان الدراسة الميدانية يلزم لانجازها بذل الجهد الكبير والوقت بالاضافة الى عناصر التكاليف المختلفة والمرتبطة بتصميم الاستمارات وتجميع البيانات من الوحدات بعد تحديد حجم العينة وكيفية اختيارها ثم تجهيز البيانات وتحليلها باستخدام الحاسبات الالكترونية . أما فى حالة قصور ميزانية البحث المخصصة لانجاز هذا الجزء (x) فسيتم اجراء الدراسة المكتبية المرتبطة بهذا الجزء والتى تتضمن تصميم واعداد الاستبيان وتحديد حجم العينة وهيكلها بالاعتماد على الاسس العلمية مع تأجيل تنفيذ الجزء الخاص بتجميع البيانات وتجهيزها وتحليل النتائج الى فرصة اخرى مستقبلية تتلاشى فيها مثل هذه الصعاب .
- تصفيم وبناء قاعدة بيانات للانتاجية على المستوى القطاعى .

(x) وهو الوضع فى بحثنا هذا حيث لم تخصص أى ميزانية للجزء الميدانى.

- رسم السياسات المختلفة وتحديد الاجراءات التنفيذية المناسبة والتى من شأنها أن تؤدى الى معالجة المشاكل والمعوقات وتحسين مستوى الانتاجية ، الامر الذى يساعد متخذى القرارات على كافة المستويات الادارية بالدولة وعلى وجه الخصوص فى مجال قطاع الصناعة والتعدين على اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستوى الانتاجية .

أما مخرجات الدراسة فاننا نأمل أن تكون فى جزئين من أجزاء سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، وذلك بالاضافة الى عدد من المذكرات الخارجية التى تتناول دراسة وتحليل الانتاجية فى كل فرع من فروع قطاع الصناعة على حده .

ويتناول الجزء الاول من سلسلة القضايا الاسس والدراسات النظرية بالدرجة الاولى ، أما الجزء الثانى فيتناول الدراسات التطبيقية على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى المصرى .

وفى الختام أحب ان اوجه جزيل شكرى لجميع اعضاء فريق البحث والباحثين والباحثين المساعدين وكذلك للعاملين بمركز المعلومات التخطيطية بمعهد التخطيط القومى على جهودهم البارزة ، كما اتقدم بالشكر ايضا لكل من ساهم فى اخراج هذا العمل بصورته الحالية .

وأرجو أن نكون قد وفقنا فى ذلك ، ولله وحده الكمال .

الباحث الرئيسى

أ.د. محرم الحداد

فريق الدراسة :

يشترك فى هذه الدراسة فريق كبير ، بعضه من داخل المعهد والبعض الاخر من خارج المعهد .

اولا : الاعضاء المشاركين من داخل المعهد فى الدراسة (سواء فى عام واحد أو عامين)

١ - أ.د. محرم صالح الحداد - الباحث الرئيسى والمشرف على البحث
٢ - أ.د. امانى عمر زكى
٣ - أ.د. محمد ابو الفتح الكفراوى
٤ - أ.د. اجلال راتب العقيلى
٥ - أ.د. يحيى عبد الرحمن
٦ - د. ماجدة سيد فرج
٧ - د. محمد عبد المجيد الخلوى
٨ - د. عبدالله الداعوش
٩ - د. فتحية زغلول
١٠ - د. عفاف نخله
١١ - د. صالح العدوى
١٢ - د. زلفى شلبى
١٣ - السيد / عبدالحميد القصاص
١٤ - السيد / عزيز شفيق محمد
١٥ - السيدة / امانى حلمي الريس
١٦ - السيد / بدر اسماعيل محمد

ثانيا : الاعضاء المشاركين من خارج المعهد :

١ - أ.د. محمود سلامة عبد القادر
٢ - المهندس / عبدالمنعم محمد خليل

كما يشارك مجموعة اخرى من العلميين من المؤسسات العلمية والاجهزة الحكومية ذات العلاقة .

الجـــــــزء الأول

الأسس والدراســـــات النظرية

مقدمة الجزء الاول :

يتناول الجزء الاول من بحث " الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة " الاسس والدراسات النظرية الخاصة بالبحث والتى تعكس اطار البحث ومناهجه .

وعليه فقد رأينا ضرورة أن يتم تناول الموضوعات التالية فى هذا الجزء :

- مفاهيم الانتاجية وأهميتها بحيث يتم التعرض للاصل التاريخى للانتاجية وتعدد مفاهيمها ومستويات قياسها ومشاكل القياس وأهميتها ، وأهمية القياس المنتظم لها .
- خصائص وسمات الاقتصاد المصرى حتى يمكن التعرف على خصائص فترة الانفتاح الاقتصادى والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى المصرى وذلك بهدف تحديد فترة الدراسة بالبحث وتقسيمها الى مراحل متميزه عن بعضها البعض .
- المناهج الرئيسية فى نمذجة الانتاجية وذلك بهدف اختيار النموذج المناسب للتطبيق فى ظروف الاقتصاد المصرى بخصائصه وسماته البارزه .
- المصادر المختلفة للبيانات والمعلومات اللازمة لقياس الانتاجية مع التركيز على بيانات قطاع الصناعة .
- اسس قياس متغيرات الانتاجية من مخرجات ومدخلات فى شكل عمل ورأسمال ومدخلات وسيطة .
- كيفية تثبيت الاسعار للمتغيرات المرتبطة بالانتاجية اعتمادا على الارقام القياسية .

وقد تم تناول هذه الموضوعات فى بابين فى هذا الجزء . الاول بعنوان اساسيات حول الانتاجية والاقتصاد القومى المصرى والذى يهدف للتوصل للنموذج المناسب للتطبيق فى ظروف الاقتصاد المصرى بسماته البارزه وهو يتضمن الموضوعات الثلاث الاولى . أما الباب الثانى فهو بعنوان مصادر بيانات الانتاجية وطرق قياس متغيراتها وهو يتناول الموضوعات الثلاث الاخيرة ويهدف للتعرف على أسس قياس متغيرات الانتاجية وكيفية تثبيت الاسعار بعد التعرف على مصادر بيانات الانتاجية فى مصر .

الباب الأول

أساسيات حول الانتاجية والاقتصاد القومي المصرى

الفصل الاول

٠١ مفاهيم الانتاجية وأهميتها

٠١٠١ الاصل التاريخى للانتاجية واختلاف المفاهيم

٠٢٠١ مفاهيم الكفاءة الانتاجية ومستويات القياس

٠٣٠١ بعض مشكلات قياس الكفاءة الانتاجية

٠٤٠١ أهمية وفوائد الكفاءة الانتاجية

الفصل الاول : مفاهيم الانتاجية وأهميتها (*)

١٠١ · الاصل التاريخي للانتاجية واختلاف المفاهيم (١) :

تم استخدام اصطلاح الانتاجية Productivity لاول مرة تاريخيا فى مقالة نشرها كونسى Quensay فى عام ١٧٦٦ . وفى عام ١٨٨٣ عرف Littre الانتاجية " بالقدرة على الانتاج " .

وقد عرف الخبراء والباحثون الانتاجية منذ ذلك الحين بتعاريف متعددة ، فمنهم من يعتقد أن الانتاجية تشير الى " الكفاءة الشخصية للعامل " . ويعرفها آخرون بأنها " الانتاج المتحقق للموارد المتاحة " . ومنهم من يرى أن زيادة الانتاجية تعنى " مجرد بذل جهود أكبر فى العمل " والبعض يقول أن الانتاجية " مرادفة لكلمة الرفاهية " . وعرف كثيرون الانتاجية بالعبارات التالية :

- الكفاءة أو منع الاسراف او ترشيد الانفاق Efficiency
- الفعالية Effectiveness
- التوفير فى التكاليف Cost Saving
- تقويم البرامج Program Evaluation
- قياس العمل Work Measurement
- دوافع العاملين Employee Incentiveness
- فاعلية الادارة Management Effectiveness
- تحليل المدخلات والمخرجات Input - Output Analysis الخ .

ويؤكد " روبرت دريك " مستشار معهد الادارة العامة فى الرياض على أن " الانتاجية تقوم على نوع من النسبة بين الطاقة المبذولة والحصيلة الناتجة عنها ، وقال بعبارة أخرى سعر الوحدة من الانتاج . وأكد انها تعبير نسبى " .

ويقول " هوترى " غالبا ما تعرف الانتاجية " بنسبة المدخلات للمخرجات لنشاط معين " .
ويعرف " موروُ روس " الانتاجية بأنها " استخدام الموارد بكفاءة فى انتاج السلع والخدمات " .

(*) اعد هذا الفصل : أ٠د٠ محرم الحداد

وتعرف " منظمة العمل الدولية " الانتاجية بأنها " النسبة بين المخرجات المنتجة من الثـــــــروة والمدخلات من الموارد التى استخدمت فى عمليات انتاجها (موارد مادية وبشرية) "، ويستخـــدم كثير من الباحثين الانتاجية على أنها " مرادف لكلمة الانتاج " وهناك تعريفات ومفاهيم أخرى كثيـرة للانتاجية .

والنظر الى كل هذه التعاريف يزيد من الحيرة والارتباك لكل الذين يودون معرفة طبيعـــة الانتاجية وماهيتها والابعاد الحقيقية لها وكيف يمكن قياسها ، حيث أن معظم هذه التعاريـــف يجانبها التوفيق نظرا لافتقارها الى الدقة أو الشمول أو الاثنين معا .

فالحقيقة أنه من الصعوبة بمكان أن يتم التعبير عن الكفاءة الانتاجية بمعيار موحد صحيـــح يصلح لقياسها ويمكن الاستدلال به على مضمونها . فقد ثار جدل كبير بين الخبراء حول استخدام كل معيار مقترح ولم يحظ اى من المعايير المقترحة بقبول اجماعى . ومن المعايير أو المقاييـــس المقترحة ما يلى :

معيار حجم الانتاج :

وهذا المعيار غير دقيق فى التعبير عن الكفاءة الانتاجية . فعند تكافؤ مشروعين مثلا مـــن ناحية الامكانيات والظروف التى يعملان فى ظلها ، فقد يتمكن المشروع الاقل كفاءة من تحقيـــق حجم اكبر من الانتاج عن طريق التضحية بمستوى الجودة .

وحتى عند ربط حجم الانتاج بمستوى جودة معين يجب توافره فى كل وخده من وحـــدات المنتج ، فان أحد المشروعين قد يتمكن من تحقيق حجم اكبر من الانتاج بمستوى الجودة المطلوب رغم أن كفاءته تماثل كفاءة المشروع الاخر ، وذلك عن طريق التضحية بالتنويع والتشكيلة المطلوبـــة من المنتجات ، حيث أن هذه التضحية توفر الوقت المبذول فى الاعداد الفنى لانتاج مختلـــف الانواع التى تتضمنها التشكيلة (مثل انتاج الاحذية ذات المقاسات المتعددة وبمقاســـــات معينة) .

وحتى اذا تم ربط حجم الانتاج بمستوى جودة معين وبتشكيلة معينة ، فانه لا يمكن استخدام هذا المعيار للتعبير عن الكفاءة الانتاجية للمشروعين حيث قد ترتفع التكاليف الاجمالية للتخزين فى أحد المشروعين نتيجة لان ادارة المشروع لم توفق بين البرامج الانتاجية واحتياجات السوق كما ونوعا وتوقيتا ، الامر الذى يؤثر على كفاءة المشروع سلبيا .

معيار الربح :

يعتقد البعض أن أهم معيار كمى للتعبير عن كفاءة النظام أو المشروع هو معيار الربح أو العائد . فهو يعتبر من ناحية حصيلة قدرة الادارة على خفض تكاليف الانتاج عن طريق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج بما يحقق أعلى انتاج ممكن بالمستويات المطلوبة من الجودة والتنويع ، وهو من ناحية أخرى يعتبر حصيلة قدرة الادارة على التوفيق بين برامج الانتاج واحتياجات السوق كما ونوعا وتوقيتا .

وقد يستخدم معيار الربح أيضا فى المجتمعات الاشتراكية كما يستخدم تماما فى المجتمعات الرأسمالية حيث يقصد به قدرة الادارة على خفض تكلفة وحدة المنتج من ناحية مع الحصول على أكبر قدر من ايرادات المبيعات من ناحية اخرى عن طريق خفض تكاليف التخزين وتكاليف التسويق (باختيار جهاز التسويق الكفء وقنوات التوزيع المناسبة وسياسات البيع الملائمة بما يؤدى الى خفض تكلفة النقل والتالف والعادم والمرتجع أو الفاسد) واحكام الرقابة على تحصيل الايرادات بحيث لا يكون هناك ايراد فاقد أو مؤجل التحصيل يضيع على المشروع فائدة استثماره .

ومع ذلك فان معيار الربح - الذى يظهر فى سجلات المشروع - لا يمكن أن يعبر تعبيرا دقيقا عن الكفاءة الانتاجية للمشروعات المختلفة بحيث يمكن مقارنتها معا باستخدامه . ويرجع ذلك للاسباب التالية :

١- أن الادارة فى بعض المشروعات قد لا تساهم فى تسعير منتجات مشروعاتها ، بل تتدخل الدولة فى ذلك ، خاصة فى الدول الاشتراكية وفى حالة مشروعات القطاع العام فى معظم الدول النامية وذلك لاسباب تتعلق بالعدالة الاجتماعية . وهذا الامر من شأنه أن يؤثر

على قيمة الربح الذى يحققه المشروع وبالتالى لا يكون انعكاسا تاما لكفاءة المشروع .

٢- قد تجبر الادارة فى بعض المشروعات أو الهيئات أو الوحدات على استخدام بعض عناصر الانتاج بغض النظر عن احتياجاتها (مثل تعيين العمالة انطلاقا من مسئولية المجتمع على توفير فرص العمل لكل مواطن ، أو استخدام مادة خام غير مناسبة ، أو استخدام بعض عناصر الانتاج بأكثر من طاقاتها كالالات) الامر الذى يقيد من حرية الادارة فى استخدام مزيج عناصر الانتاج الامثل من وجهة نظرها . وهذا ما يؤثر على الربحية ولا يجعلها ممثلا جيدا للتعبير عن الكفاءة .

٣- وجود براءات وحقوق الاختراع التى تعطى للمشروع وخاصة فى المجتمع الرأسمالى احتكارا قانونيا معينا .

٤- تعقد المجتمع وصعوبة اجراء مقارنة دقيقة بين منتج معين بمستوى جودة معين بمنتج مماثل آخر . فالمستهلك العادى لا يستطيع فى معظم الاحوال أن يقارن بين قطعتين من القماش الصوف آخذا فى الاعتبار الاسعار ومستويات جودة كل منهما أو بين سيارتين .. وهكذا .

٥- ان بعض المشروعات بطبيعتها تلقى جزءا من تكلفتها على مشروعات أخرى أو على المجتمع ككل فى الوقت الذى لا تستطيع بعض المشروعات فيه أن تحصل كل العائد من انتاجها .

٦- قد يحقق المشروع أرباحا مرتفعة لاسباب أخرى غير كفاءة ادارته مثل حصول المشروع على حصة كبيرة من مستلزمات الانتاج التى توفرها له الدولة أو ممارسة المشروع لبعض الانشطة الغير رئيسية التى يحقق من ورائها ارباحا عالية (مثل امتلاك المشروع الانتاجى لاسطول نقل بحيث يكون فى وضع شبه احتكارى فى هذا المجال .) .

٧- قد يحقق المشروع فائضا ضخما نتيجة لعدم القيام بالدراسة المناسبة لاحتياجات السوق الكمية والنوعية وفى التوقيتات المختلفة وكذلك بالتلاعب فى مستويات الجودة والمواصفات والاسعار بطرق ملتوية .

مما سبق يتضح عدم دقة استخدام معيار الربح الذى يظهر فى سجلات المشروع كما لا يمكن استخدام معيار الانتاج للتعبير عن الكفاءة الانتاجية للمشروع .

أما عن الاصطلاح الشائع حاليا لمفهوم الانتاجية والذى بدأ ينتشر مع مطلع القرن التاسع عشر فيحدد أنها علاقة بين المخرجات والمدخلات فى العملية الانتاجية فى اى نظام .

ولتوضيح ذلك فاننا نقول أن أى نشاط اقتصادى - سواء كان زراعيا أو صناعيا أو خدميا - يعتمد عند محاولة تحقيقه للاهداف المنوطة به على مجموعة من عوامل الانتاج المتاحة التى تتمثل فى القوى البشرية (عنصر العمل) ، والموارد المالية (رأس المال) ، والموارد المادية والطبيعية ... الخ ، وسواء كانت هذه العوامل متوافرة بدرجة كافية ، أو يتوافر بعضها ويندر البعض الاخر ، فانه من الطبيعى أن يتم استخدامها بطريقة اقتصادية ، بمعنى أن نحصل من وراء استخدام هذه العوامل على أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنه ، وتقاس درجة نجاح الاقتصاد القومى وقطاعاته الاقتصادية المختلفة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدى قدرة الوحدات الانتاجية المختلفة على تحقيق فائض اقتصادى نتيجة محصلة نشاطها الانتاجى . وهذا لن يتأتى الا اذا كان استخدام الوحدات الانتاجية لعوامل الانتاج المتاحة استخداما اقتصاديا ، بمعنى أن يكون استخدام عوامل الانتاج من قوى بشرية ومواد ورأس مال باعلى درجة من الكفاءة ، وهذا ما اتفق على تسميته " الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج " . فالكفاءة الانتاجية هى الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج من عمل ومواد وآلات ورأس مال ، بحيث يتسنى استخدام اقل قدر من هذه العناصر (المدخلات Inputs) للحصول على اكبر قدر من الانتاج (المخرجات Outputs) .

ويمكن توضيح هذه العلاقة بين المدخلات والمخرجات بالشكل التالى :

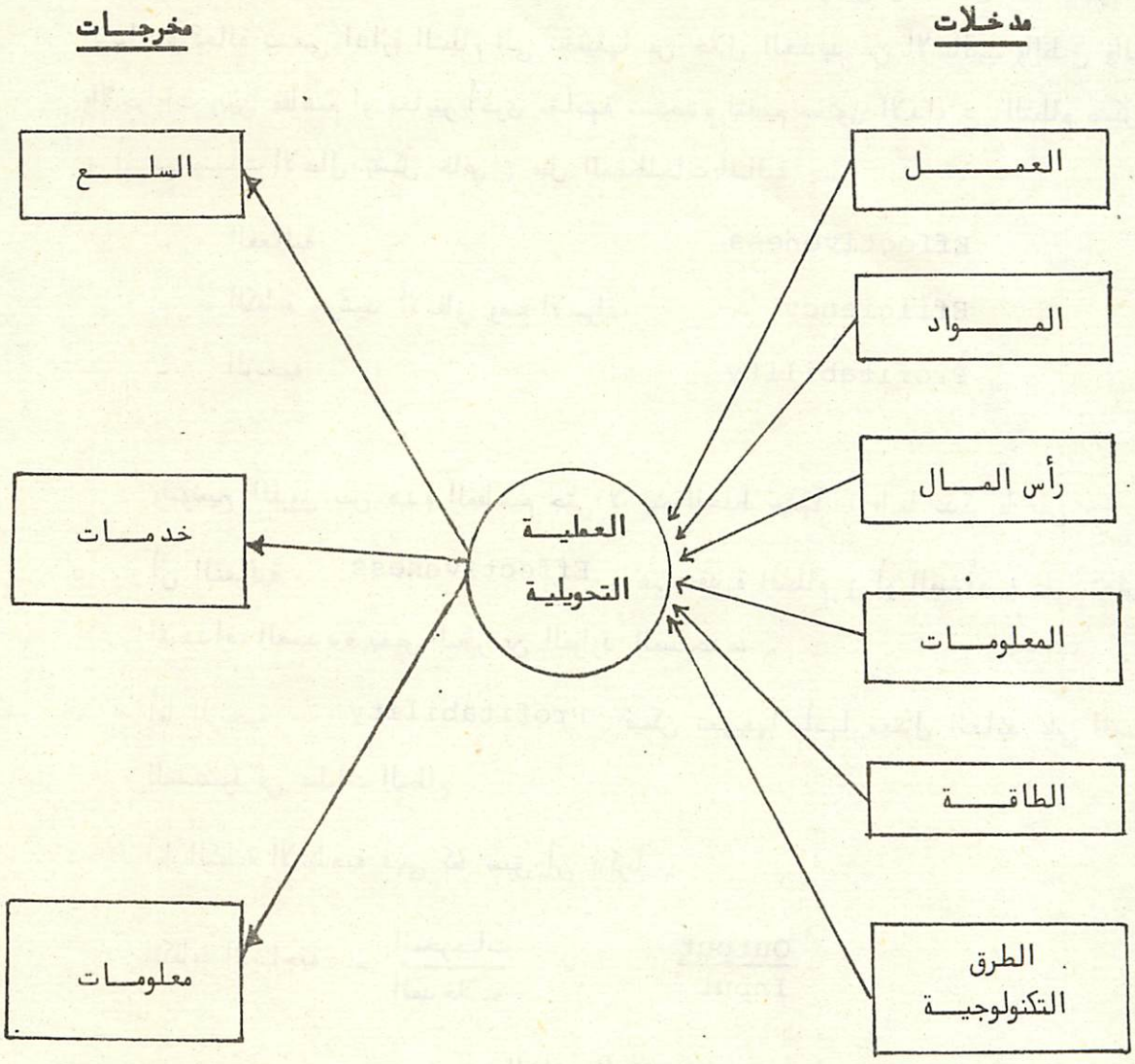
مدخلات
مخرجات
العمل
المواد
رأس المال
المعلومات
الطاقة
الطرق التكنولوجية
العملية التحويلية
السلع
خدمات
معلومات

شكل (١)